محكمة صلح الشرق تدين ثلاثة شبان بالسجن ٣ سنوات لكل منهم بتهمة السطو المسلح على مكتب صرافة

القاضي يأمر بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة ويرفض طلب الدفاع بتخفيف الحكم

بقلم: رنا الحسيني

حكمت محكمة صلح الشرق، يوم الثلاثاء، على ثلاثة شبان بالسجن ثلاث سنوات لكل منهم، بعد إدانتهم بتهمة السطو المسلح على مكتب صرافة في شارع المرجان وسط المدينة. وقضت المحكمة بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، ورفضت طلب الدفاع تخفيف الحكم.

وأدانت المحكمة المتهمين، وهم أحمد نبيل الخطيب، ومراد سليم الزعبي، وكريم فادي النجار، بالاشتراك في سرقة مكتب صرافة «الأمانة للتحويلات» في ١٩ آذار ٢٠١٩، وسرقة مبلغ 146.67 دينارا من موظفة المكتب. وأسقطت المحكمة تهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص، بعد أن تبين أن المسدس المستخدم كان لعبة بلاستيكية.

وقال رئيس الهيئة القاضي عادل منصور الدباغ في حيثيات الحكم إن المتهمين «استغلوا ثقة الموظفة ودخلوا المكتب وكأنهم زبائن عاديون، قبل أن يخرجوا المسدس ويطلبوا المال». وأضاف أن «الخوف الذي أصاب الضحية لا يقل خطورة عن الأذى الجسدي، وهو ما تأخذه المحكمة بعين الاعتبار».

وأظهرت التحقيقات أن المتهمين راقبوا المكتب لمدة أسبوعين قبل تنفيذ الجريمة، وأن الخطيب هو من اقترح الفكرة على شريكيه. وعثرت الشرطة بحوزة كل منهم على جزء من المبلغ المسروق، بينما أعيد المبلغ كاملا إلى صاحبة المكتب. وأكد المحامي العام في مرافعته أن «الجريمة وقعت في وضح النهار، وفي مكان يعج بالمارة، ما يدل على جرأة المتهمين وسوء نيتهم».

وطلب محامي الدفاع، المحامي سامر الفاخوري، تخفيف الحكم إلى الحد الأدنى، مشيرا إلى أن موكليه «شبان في مقتبل العمر، ارتكبوا خطأ فادحا، لكنهم لم يؤذوا أحدا جسديا». وقال إن المبلغ المسروق «لم يضع على أصحابه، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار». غير أن القاضي رأى أن «الردع العام يقتضي أن يعلم كل من يفكر في الطريق نفسه أن العقوبة لن تكون مخففة».

وقضت المحكمة بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، وهو قرار يخضع لتصديق وزارة الداخلية. ويحق للمحكوم عليهم الطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف خلال ١٥ يوما من تاريخ صدوره.

مجلس بلدية الشرق يقر موازنة ٢٠٢٦ بعجز قدره ٣٫٤ ملايين دينار

رفع رسوم النفايات والمسابح العامة يثير غضب التجار والسكان

بقلم: رنا الحسيني

صادق مجلس بلدية الشرق، في جلسة عقدها مساء الثلاثاء، على موازنة العام المالي ٢٠٢٦ بعجز مقداره ٣٫٤ ملايين دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من أعضاء المجلس وحضور جماهيري كبير. وصوت لصالح الموازنة ١٤ عضوا من أصل ٢١، بينما امتنع ٤ أعضاء عن التصويت، وعارضها ٣ آخرون.

وتتضمن الموازنة رفع رسوم النفايات المنزلية بنسبة ١٥ في المئة، ورسوم الدخول إلى المسابح العامة والمرافق الرياضية البلدية بنسبة ٢٠ في المئة، إضافة إلى فرض رسم جديد على إشغال الأرصفة بالبسطات والطاولات. وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني في كلمته إن «هذه الزيادات ليست خيارا سهلا، لكنها ضرورية لوقف تراكم الديون وتحسين الخدمات التي يطالب بها الجميع».

وأوضح الورداني أن العجز الحالي ناتج عن انخفاض الإيرادات المحلية بنحو ١٨ في المئة خلال السنتين الماضيتين، وعن ارتفاع كلفة الرواتب والمحروقات. وأشار إلى أن البلدية خفضت نفقاتها التشغيلية بما يقارب ١٢ مليون دينار مقارنة بالعام الماضي، لكن ذلك لم يكن كافيا لسد الفجوة. وأضاف أن «البديل الوحيد كان الاقتراض من البنوك، وهو ما رفضناه لأنه يرهن مستقبل الأجيال القادمة».

في المقابل، انتقد عضو المجلس فراس الكيلاني الزيادات، واصفا إياها بأنها «ضربة قاصمة للتجار الذين يعانون أصلا من الركود». وقال إن «رفع رسوم النفايات على المحلات التجارية الصغيرة سيدفع كثيرا منها إلى الإغلاق، وسيزيد البطالة بدلا من أن يحلها». وطالب بتأجيل القرار إلى حين إجراء دراسة اقتصادية مستقلة، وهو ما رفضه الرئيس.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من الجمهور الذي امتلأت به القاعة، حيث هتف عدد من الحاضرين ضد الزيادات، وطالبوا بمحاسبة المسؤولين عن الهدر. وردا على ذلك، أعلن الورداني عن تشكيل لجنة رقابية مشتركة من المجلس والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ الموازنة، وعن نشر تقارير ربع سنوية عن الإنفاق والإيرادات على الموقع الإلكتروني للبلدية.

ومن المقرر أن تدخل الموازنة حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من نيسان المقبل، على أن تبدأ البلدية تطبيق الزيادات الجديدة في الشهر نفسه. ويتوقع أن تجمع البلدية نحو ٢٦ مليون دينار من الرسوم المعدلة، بينما تخصص ٤٫٥ ملايين دينار لمشاريع الصيانة وتعبيد الطرق في الأحياء الشرقية والجنوبية.

مجلس بلدية الشرق يقر موازنة ٢٠٢٦ بعجز قدره ٣٫٤ ملايين دينار

رفع رسوم النفايات والمسابح العامة يثير غضب التجار والسكان

بقلم: رنا الحسيني

صادق مجلس بلدية الشرق، في جلسة عقدها مساء الثلاثاء، على موازنة العام المالي ٢٠٢٦ بعجز مقداره ٣٫٤ ملايين دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من أعضاء المجلس وحضور جماهيري كبير. وصوت لصالح الموازنة ١٤ عضوا من أصل ٢١، بينما امتنع ٤ أعضاء عن التصويت، وعارضها ٣ آخرون.

وتتضمن الموازنة رفع رسوم النفايات المنزلية بنسبة ١٥ في المئة، ورسوم الدخول إلى المسابح العامة والمرافق الرياضية البلدية بنسبة ٢٠ في المئة، إضافة إلى فرض رسم جديد على إشغال الأرصفة بالبسطات والطاولات. وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني في كلمته إن «هذه الزيادات ليست خيارا سهلا، لكنها ضرورية لوقف تراكم الديون وتحسين الخدمات التي يطالب بها الجميع».

وأوضح الورداني أن العجز الحالي ناتج عن انخفاض الإيرادات المحلية بنحو ١٨ في المئة خلال السنتين الماضيتين، وعن ارتفاع كلفة الرواتب والمحروقات. وأشار إلى أن البلدية خفضت نفقاتها التشغيلية بما يقارب ١٢ مليون دينار مقارنة بالعام الماضي، لكن ذلك لم يكن كافيا لسد الفجوة. وأضاف أن «البديل الوحيد كان الاقتراض من البنوك، وهو ما رفضناه لأنه يرهن مستقبل الأجيال القادمة».

في المقابل، انتقد عضو المجلس فراس الكيلاني الزيادات، واصفا إياها بأنها «ضربة قاصمة للتجار الذين يعانون أصلا من الركود». وقال إن «رفع رسوم النفايات على المحلات التجارية الصغيرة سيدفع كثيرا منها إلى الإغلاق، وسيزيد البطالة بدلا من أن يحلها». وطالب بتأجيل القرار إلى حين إجراء دراسة اقتصادية مستقلة، وهو ما رفضه الرئيس.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من الجمهور الذي امتلأت به القاعة، حيث هتف عدد من الحاضرين ضد الزيادات، وطالبوا بمحاسبة المسؤولين عن الهدر. وردا على ذلك، أعلن الورداني عن تشكيل لجنة رقابية مشتركة من المجلس والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ الموازنة، وعن نشر تقارير ربع سنوية عن الإنفاق والإيرادات على الموقع الإلكتروني للبلدية.

ومن المقرر أن تدخل الموازنة حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من نيسان المقبل، على أن تبدأ البلدية تطبيق الزيادات الجديدة في الشهر نفسه. ويتوقع أن تجمع البلدية نحو ٢٦ مليون دينار من الرسوم المعدلة، بينما تخصص ٤٫٥ ملايين دينار لمشاريع الصيانة وتعبيد الطرق في الأحياء الشرقية والجنوبية.

محكمة صلح الشرق تدين ثلاثة شبان بالسجن ٣ سنوات لكل منهم بتهمة السطو المسلح على مكتب صرافة

القاضي يأمر بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة ويرفض طلب الدفاع بتخفيف الحكم

بقلم: رنا الحسيني

حكمت محكمة صلح الشرق، يوم الثلاثاء، على ثلاثة شبان بالسجن ثلاث سنوات لكل منهم، بعد إدانتهم بتهمة السطو المسلح على مكتب صرافة في شارع المرجان وسط المدينة. وقضت المحكمة بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، ورفضت طلب الدفاع تخفيف الحكم.

وأدانت المحكمة المتهمين، وهم أحمد نبيل الخطيب، ومراد سليم الزعبي، وكريم فادي النجار، بالاشتراك في سرقة مكتب صرافة «الأمانة للتحويلات» في ١٩ آذار ٢٠١٩، وسرقة مبلغ 146.67 دينارا من موظفة المكتب. وأسقطت المحكمة تهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص، بعد أن تبين أن المسدس المستخدم كان لعبة بلاستيكية.

وقال رئيس الهيئة القاضي عادل منصور الدباغ في حيثيات الحكم إن المتهمين «استغلوا ثقة الموظفة ودخلوا المكتب وكأنهم زبائن عاديون، قبل أن يخرجوا المسدس ويطلبوا المال». وأضاف أن «الخوف الذي أصاب الضحية لا يقل خطورة عن الأذى الجسدي، وهو ما تأخذه المحكمة بعين الاعتبار».

وأظهرت التحقيقات أن المتهمين راقبوا المكتب لمدة أسبوعين قبل تنفيذ الجريمة، وأن الخطيب هو من اقترح الفكرة على شريكيه. وعثرت الشرطة بحوزة كل منهم على جزء من المبلغ المسروق، بينما أعيد المبلغ كاملا إلى صاحبة المكتب. وأكد المحامي العام في مرافعته أن «الجريمة وقعت في وضح النهار، وفي مكان يعج بالمارة، ما يدل على جرأة المتهمين وسوء نيتهم».

وطلب محامي الدفاع، المحامي سامر الفاخوري، تخفيف الحكم إلى الحد الأدنى، مشيرا إلى أن موكليه «شبان في مقتبل العمر، ارتكبوا خطأ فادحا، لكنهم لم يؤذوا أحدا جسديا». وقال إن المبلغ المسروق «لم يضع على أصحابه، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار». غير أن القاضي رأى أن «الردع العام يقتضي أن يعلم كل من يفكر في الطريق نفسه أن العقوبة لن تكون مخففة».

وقضت المحكمة بإبعاد المدانين عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، وهو قرار يخضع لتصديق وزارة الداخلية. ويحق للمحكوم عليهم الطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف خلال ١٥ يوما من تاريخ صدوره.

مجلس بلدية الشرق يقر موازنة ٢٠٢٦ بعجز قدره ٣٫٤ ملايين دينار

رفع رسوم النفايات والمسابح العامة يثير غضب التجار والسكان

بقلم: رنا الحسيني

صادق مجلس بلدية الشرق، في جلسة عقدها مساء الثلاثاء، على موازنة العام المالي ٢٠٢٦ بعجز مقداره ٣٫٤ ملايين دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من أعضاء المجلس وحضور جماهيري كبير. وصوت لصالح الموازنة ١٤ عضوا من أصل ٢١، بينما امتنع ٤ أعضاء عن التصويت، وعارضها ٣ آخرون.

وتتضمن الموازنة رفع رسوم النفايات المنزلية بنسبة ١٥ في المئة، ورسوم الدخول إلى المسابح العامة والمرافق الرياضية البلدية بنسبة ٢٠ في المئة، إضافة إلى فرض رسم جديد على إشغال الأرصفة بالبسطات والطاولات. وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين عبد الرحيم الورداني في كلمته إن «هذه الزيادات ليست خيارا سهلا، لكنها ضرورية لوقف تراكم الديون وتحسين الخدمات التي يطالب بها الجميع».

وأوضح الورداني أن العجز الحالي ناتج عن انخفاض الإيرادات المحلية بنحو ١٨ في المئة خلال السنتين الماضيتين، وعن ارتفاع كلفة الرواتب والمحروقات. وأشار إلى أن البلدية خفضت نفقاتها التشغيلية بما يقارب ١٢ مليون دينار مقارنة بالعام الماضي، لكن ذلك لم يكن كافيا لسد الفجوة. وأضاف أن «البديل الوحيد كان الاقتراض من البنوك، وهو ما رفضناه لأنه يرهن مستقبل الأجيال القادمة».

في المقابل، انتقد عضو المجلس فراس الكيلاني الزيادات، واصفا إياها بأنها «ضربة قاصمة للتجار الذين يعانون أصلا من الركود». وقال إن «رفع رسوم النفايات على المحلات التجارية الصغيرة سيدفع كثيرا منها إلى الإغلاق، وسيزيد البطالة بدلا من أن يحلها». وطالب بتأجيل القرار إلى حين إجراء دراسة اقتصادية مستقلة، وهو ما رفضه الرئيس.

وشهدت الجلسة مداخلات ساخنة من الجمهور الذي امتلأت به القاعة، حيث هتف عدد من الحاضرين ضد الزيادات، وطالبوا بمحاسبة المسؤولين عن الهدر. وردا على ذلك، أعلن الورداني عن تشكيل لجنة رقابية مشتركة من المجلس والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ الموازنة، وعن نشر تقارير ربع سنوية عن الإنفاق والإيرادات على الموقع الإلكتروني للبلدية.

ومن المقرر أن تدخل الموازنة حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من نيسان المقبل، على أن تبدأ البلدية تطبيق الزيادات الجديدة في الشهر نفسه. ويتوقع أن تجمع البلدية نحو ٢٦ مليون دينار من الرسوم المعدلة، بينما تخصص ٤٫٥ ملايين دينار لمشاريع الصيانة وتعبيد الطرق في الأحياء الشرقية والجنوبية.